

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذهار الرشيدى

الغانم.. وبعض نواب 2013

فن إسماعيل العصا السياسية من المنتصف لا يجيده سوى رجالات الدولة الحقيقيين، ورغم اختلافنا الشديد مع أداء مجلس الأمة الحالي، إلا ما فعله الرئيس مرزوق الغانم من عدم الانسحاق وراء رفض أو قبول الاتفاقية وعدم الانحياز لأي طرف، بل وإصدار تصريح لا يجرح أي طرف من الطرفين سواء المؤيدة أو الراضة للاتفاقية، أثبت حقا أنه رجل دولة بكل المقاييس.

الغانم ليس سياسيا طارئا، ولا يلعب السياسة وفق اللعبة البراغمية التي تمارسها بعض الكتل السياسية، بل يتخذ لنفسه خطا متوازنا بين نيران الاختلاف، وحتى وإن اختلفت معه لا يمكن أن تدينه بشيء، وهذا بحد ذاته إنجاز في المشهد السياسي الكويتي.

منصب رئيس مجلس الأمة ليس منصبا شرفيا، وكل من تعاقبوا عليه بدءا من عبدالعزيز الصقر وسعود العبد الرزاق وأحمد السرحان مروراً بخالد الغنيم ومحمد العدساني وانتهاءً بأحمد السعدون وجاسم الخرافي كانوا يحرصون أشد الحرص ومن منطلق كونهم رجالات دولة وليسوا طرفا في الصراعات على أن يمسكوا العصا سياسيا من المنتصف، أو بالأصح الحياد سياسيا وعدم الانتماء لأي طرف ضد آخر، وهو ما يفعله مرزوق الغانم اليوم، فلم يمل إلى طرف ضد آخر، وعندما جاء اختبار الاتفاقية الأمنية أثبت أنه اقدر الجميع على اتخاذ القرار المناسب في حل المشكلة بأقل خسائر ممكنة، بعد أن أخذت قضية الاتفاقية الأمنية الخليجية أبعادا أكبر من حجمها بكثير.

على المجلس ملاحظات سياسية «ما تشيلها البعارين» ولكن هذا لا يمنع من أن هناك أعضاء في المجلس الحالي ترفع لهم قبعة الاحترام على أدائهم وتميزهم وممارستهم السياسة وفق قنوات دستورية وقانونية ومنهم كما ذكرت رئيس مجلس الأمة نفسه النائب مرزوق الغانم، والنائب د.عبد الرحمن الجبران، مثلا والذي يتعامل مع السياسة بشكل علمي عملي واضح، والنائب رياض العدساني الذي لا ينقصه شيء سوى أن يلعب السياسة وفق توازنات ما هو كائن لا وفق ما يجب أن تكون عليه الأمور، وقد ذكرت أسماء الثلاثة كاملة وهناك غيرهم «فيهم البركة».

شئنا أم أبينا هذا المجلس مجلس دستوري وحقيقي وقائم، واعترضنا على الصوت الواحد أو أيدناه فنحن أمام مجلس ديموقراطي حقيقي، وعلينا أن نتعامل مع الأمور وفق ما هو كائن، ولدينا رئيس مجلس أمة اعتقد أن يستحق أن يحمل لقب رجل دولة خاصة في تعاطيه المتزن والعقلاني مع جميع القضايا التي طرحت أخيرا وليس قضية الاتفاقية الأمنية.

الحقيقة الثابتة اليوم، انه من حقنا أن نعترض على مجلس الأمة ككل سواء في تعاطيه مع قضايانا الشعبية أو طريقة طرحه ومعالجته للمشكلات التي تهم الجميع، ولكن هذا لا يمنع أن هناك رجلا في المجلس نعتقد أن فيهم خيرا كثيرا بعيدا عن التصنيفات السياسية، ولابد أن نؤمن بأن هناك جوانب مشرقة في المجلس الحالي، حتى وإن اعترضنا على أداء كثير من نوابه ووقوفهم غير المبرر مع الحكومة التي تستحق الرحيل اليوم قبل الغد.

almeshar@hotmail.com

@almeshariq8

عبد المحسن المشاري



ياسادة ياكرايم

نحن دولة ديموقراطية لا نقبل بالفساد

نحن دولة ديموقراطية، لا نقبل بالفساد في أجهزة الدولة، ولا نقبل بسياسة الحكومة الحالية، لأنها تضر بالكويت، ولكن ما أسهل أن ننسحب من المعركة التي تحدد مصير دولة وشعب، ويخطئ من يتصور أن الحكومة تخشى هذه المقاطعة، بل هم أسعد الناس، ولا ننسى الآن أن أغلبية نواب مجلس الأمة «الصوت الواحد» مع الحكومة، أنا لست مع المظاهرات وتخريب البلد، أنا مع قول الحق ومع الحفاظ على الدستور ومصصلحة الكويت وشعبها.

وأنا أكتب هذه الاسطر تذكرت مواقف المعارضة المصرية التي قادها حزب الوفد، وبالذات أيام حكم الدكتور إسماعيل صدقي الذي ألقى دستور 23، وجاء بدستور يلبي طلبات القصر الملكي، فقد طاف مصطفى النحاس بكل مدن وقرى ومدرييات ومحافظات مصر ليلقي شعور المصريين ويتصدى بذلك لحكم إسماعيل صدقي بالكلمة وقول الحق، ولم يقف صدقي مكتوف الأيدي، بل طارد هذه الجولات حتى إن النحاس نام ليلة كاملة على كنبه خشبية في محطة بني سويف ثم تعرض النحاس للاغتيال في المنصورة لولا أن افتداه السياسي المصري سينوت حنا، فهل نحن أقل من هؤلاء؟!

لا تتركوا الساحة للحكومة والمصفيين لها، ولا حتى للسابعين إلى المكاسب الشخصية من صفار الساسة هذه الأيام، فقد عرفت الكويت كثيرا من أمثالهـم. للعلم، جميع الشعب الكويتي من معارضين أو مؤيدين للحكومة مع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وهنا يجب أن ينطلق رجال وشباب المعارضة إلى كل مكان في الكويت وفي الدواوين يشرحون للناس رأيهم ومخاطر وضعنا الحالي، وما يجري من توزيع الغنائم والمقاعد الآن إلا بداية لأبتلاع الكويت، وما أوسع كروش بعض الرجال المؤيدين للحكومة! وما أشبع مطامعهم! فالكل تناسى المصلحة العليا للوطن!

إن مثل هذه الظروف التي تمر الآن بالوطن هي التي تصنع الزعامات الحقيقية، والشعب وحده هو القادر على معرفة من يدافع عن الشعب ومن يسعى لسرقة ثروته، وأقول لجميع دول العالم أن الشعب الكويتي حضرا وبدوا وشيعة وسنة اختلفوا في الرأي فقط، وهذه هي الديموقراطية، ولم يختلفوا في حب صاحب السمو.

رؤى كويتية



baselajaser@hotmail.com

@baselajaser

باسل الجاسر

حدس والشعبي كفونا شركم

تداعي قبل أيام أقطاب الأغلبية السابقة المبطله في مجلس فبراير 2012 من حدس و«الشعبي» ونهج وتوابعهم لحماية الدستور من مخالفات الاتفاقية الأمنية الخليجية، تداعوا لحماية بعض مواد الدستور التي كانت بحدود العشر مواد من تعديلات الاتفاقية الأمنية.. بينما هم في الأغلبية السابقة وبعدها أعلنوا وأسوسا كتلتهم التي سموها نهج تحت شعار إلا الدستور في العام 2011 عادوا وفي أواخره، والعام الذي أعقبه دعوا لهدم الدستور ليس من خلال القنوات التي رسمها لتعديلها وإنما عبر الشارع، بل إن تعديدهم لم يقتصر على الدستور وإنما تواصل لهدم أركان الدولة من خلال اقتحام معاول حرية الرأي والتعبير، فكانت اقتحاماتهم لمجلس الأمة وتلفزيون الوطن وتلفزيون سكوب بخروج سافر على ما كلفه الدستور وقوانين الدولة. هذه القوى وأقطابها اليوم وبعد ما كان منهم في حق الدستور وحرية الرأي التي كلفها وقوانينه يخرجون علينا اليوم فزعين لحماية 10 مواد منه؟ فدعوا لتجمع بالشارع إلا أنهم تراجعوا أو بالأحرى أجلوا إلى 3/3 القادم. وقام أتباعهم بالجامعة بالدعوة لتنظيم ندوة لحماية الدستور من الاتفاقية الأمنية الخليجية «ثناء الدوام الدراسي» وتم الترتيب ليقصتر المتحدثون عليهم فقط في حركة لعزل باقي التيارات

Nermin_alhoti@hotmail.com

د.نرمن يوسف الحويطي



محلك سر وطن

المكان الذي يقيم به الفرد ويسكن به ويتوالت عليه ويتخذ منه وطنا له، ذلك هو معنى «وطن» كما ورد في أغلبية القواميس العربية بل والعالمية، تلك معانيه اللغوية ولكن ماذا يعني بالقواميس الوطنية؟ قبل أن نتطرق للحفاظ دعونا الذي نسلط الضوء على ملحوظة قد تكون صغيرة في الشكل ولكن كبيرة في المعنى، مع احتفالاتنا بأعيادنا الوطنية لاحظنا بأن كثيرا من المساكن والمباني تتجمل بأعلام الوطن ومن هنا تبدأ قضية الوطنية «حب الوطن» والسؤال هنا: هل الحب يرمز فقط لوضع العلم على أي مكان سواء المبني أو المسكن أو العمل؟ تلك هي قضيتنا

السياسية المعارضة للاتفاقية فكانوا إقتصاديين وهم يطالبون بحرية التعبير وأنكروا على إدارة الجامعة منع هذه الندوة واستخدام مرافقها لخدمة توجه سياسي معين عرف عنه الفوضى والافتحامات، في وقت هم أعلنوا عن ندوة ستقام في 3/3 واعتبروا قرار إدارة الجامعة إقصائيا وتكميما للأفواه، بالوقت الذي هم يمارسون فيه الإقصاء العلني الحقيقة أن قرار إدارة الجامعة كان حكيمًا، فمن حقها المحافظة على مرافقها ممن عرف عنهم الفوضى والتكسیر، كما أن حرية الرأي لا يجوز أن يمارسها بالجامعة فصيل سياسي معين ويحرم منها باقي التيارات السياسية الأخرى، بسبب أن رابطة أو اتحادا يسيطر عليه تيار سياسي منهم، فهذه المرافق لكل الكويتيين وليست ملكية خاصة يتمتع بها فصيل معين، ثم لا أدري كيف يجزؤون على وصف قرار المنع بتكميم الأفواه وهم مكفول لهم التعبير عن آرائهم في أي مكان كدبوانية أو حتى بالشارع خصوصا أن الجامعة ومرافقها ليست مكانا للتعبير عن الرأي أو هايد بارك.. وإنما هي مكان للتعليم ومخصصة لهذا الغرض حصرا.

عومًا هذا هو داب هذا الفصيل السياسي وهذه تناقضاته وأناقيته وهي التي شجعت هذه الحكومة على الإقدام

التي تريد أن نسألها لأنفسنا قبل أن تجاوب عليها؟ حب الوطن أو الوطنية لا تقتصر فقط في وضع الأعلام لفترة وجيزة، بل الوطن هو ممتد لحين يفقد الإنسان حياته (الله) يعطيكم طولة العمر) ولكن تاشك هي الحقيقة، فالوطن هو الحب الباقي بعد الله عز وجل والحبيب المصطفى الذي يحيا معهم في قلب الإنسان إلى أن يفارق دنياه، فهل يذكر ذلك الحب فقط في وضع الأعلام فقط؟ إن الوطن ليس علم، بل هو إنجازات ليتقدم ويسطع شمسهُ بين الدول الأخرى، أن الهوية الوطنية لا تثبت فقط لشهر واحد

على توقيع هذه الاتفاقية، بل أنهم قد يكونون شركاءها ومن اقترح عليها التوقيع عليها على أمل أن يستعيدوا شعبيتهم خصوصا أنهم حلفاء لهذه الحكومة والكثيرون من أتباعهم شركاء فيها وزراء ومستشارون وقياديون. المهم أنهم ليسوا جديريين ولا مؤهلين اليوم ولا بالغد للدفاع عن الدستور والقانون، فالأغلبية السابقة جاهدوا لهدم الدستور وقاموا فعلا بضرب القوانين والأنظمة وعلى الملأ وافتخروا بما قاموا به وكل ما قاموا ويقومون به اليوم عن حماية الدستور ما هو إلا تشجيع للحكومة للمضي قدما في مصادقة مجلس الأمة على توقيعها. ذلك أن أكبر مشكلة أواجهها وأنا من معارضي هذه الاتفاقية أن الشارع الغاضب عليهم وقد اعتبر الكثيرون من المواطنين أن إعلانهم رفض الاتفاقية يجب الموافقة عليها.

لذلك أقول لهم كفونا شركم إن كنتم فعلا رافضين للاتفاقية وتركوا الأمر لمن لديه مصادقية في حماية الدستور، أما أنتم فقد ثبت عدم احترامكم للدستور والقانون ما يجعلكم غير جديريين بالمطالبة بحمايته اليوم.. فهل يستجيبون؟ لا لن يستجيبوا فكل مهمهم نصب على تحقيق المكاسب الشخصية والحزبية الضيقة ولو على حساب الوطن ودستوره.. والله المستعان.

في العام، بل لا بد أن يستمر العطاء والحب على مدار عمر الإنسان، فالعلم رمز لحب الوطن وهذا الرمز لا بد أن يكون على دوام في العقل قبل القلب ليس مجرد وضع شكلي على المباني. عندما نقوم بحب الآخرين نقوم بالتفاني لنثبت لهم مدى حبنا إليهم فكيف نثبت لموطننا هذا الحب؟ من التفاني في العمل والتقدم في الإنجازات بالصدق فيما بيننا والابتعاد عن الفتنة بالدأب عن الارتباط والتماسك فيما بيننا لنكون درعا وطنيا يحمي محبوبنا وهو (الوطن). مسك الختام: كل عام وأنتي بخير يا بديرة العز.



libraheem@hotmail.com

اللواء متقاعد د.عادل إبراهيم الإبراهيم

قضية ورأي



قراءة أمنية.. للاتفاقية الأمنية

ما زالت الساحة المحلية تعيش واقعا سياسيا تباين فيه الآراء حول الاتفاقية الأمنية الخليجية المقترحة ومازالت اصداؤها متار جدل، كما أدت الاتفاقية إلى وجود «قضية» التفتت حولها كل التيارات السياسية على اختلاف اتجاهاتها والحركة الطلابية لرفض الاتفاقية الأمنية على اعتبار مخالفتها للدستور. ويقراء أمنية بعيدة عن التجاذبات السياسية للاتفاقية أستطيع القول إن المعارضة لتوقيعها على الاتفاقية في نوفمبر من عام 2012 وكنت من أول من انتقد الاتفاقية واعررض عليها في حينها عندما كان الجميع لاهايا بمرسوم الصمت الواحد، أقول إن الحكومة قدمت «هدية مجانية» بتخبطها بتوقيعها هذه الاتفاقية وإحالتها للمجلس، لكي تتوحد المعارضة على الرغم من اختلافهم وتباينهم في المواقف والآراء والمصالح السياسية، ويتحليل الموقف الحكومي لنجده ضعيفا أمام آلة الحراك الأمني والتي عدم الحيادية الإعلامية عند نقاش الاتفاقية الأمنية وعدم قدرة المؤيدين لها في تسويق الاتفاقية لكسب الرأي العام وضعف حججهم. وكذلك المسؤولون الحكوميون

أمنيون وغيرهم في عدم الإجابة الواضحة لما أقتنع بوجودها بعض بنود الاتفاقية. حقيقة لم أقتنع بوجودها النظر المؤيدة للاتفاقية، نعم إن الاتفاقية ليست مثالية ولا تمثل طموح الكويتيين فهي تشتمل على نصوص غامضة ومبهمة خاصة في المواد 3، 4، 10، 14، 15، 16 والتي تتطلب وضوحا لا يقبل الشك أو التفسير أو التبسيط... كما أن لنا الحق أن نتساءل هل نحن بحاجة إلى مثل هذه الاتفاقية بما اشتملت عليه من بنود؟ وهل سنكون أفضل واقعا في حالة رفضها؟ من وجهة نظري أن هذه الاتفاقية بكل صراحة لا تضيف شيئا إلى العمل الأمني لسبب بسيط، أن ما اشتملت عليه الاتفاقية من تعاون أمني موجود على أرض الواقع بناء على الاجتماعات الأمنية السنوية لمسؤولي الحدود والكيانات الأمنية ومراكز البحوث والدفاع المدني والتدريب والأمن الجنائي وغيرها من اللجان الأمنية والتي ترفع توصياتها إلى وكلاء وزارات الداخلية ومن ثم إلى وزراء الداخلية، ومن ثم إلى اجتماعات أصحاب السمو قادة المجلس وما اشتملت عليه كذلك الإستراتيجية الأمنية التي اعتمدها قادة المجلس، وعلى سبيل الافتراض ماذا ستضيف هذه الاتفاقية في حالة وجود خلاف في دولتين خليجيتين ماذا سيكون الموقف وهذا ليس افتراضا بل حصلت مواقف فيما بين دول مجلس التعاون. إن أي اتفاقية في زمننا الحاضر تكتسب قوتها بتأييد الشعب لها في الأوقات العادية وأنتي لأجزم في حالة وجود تداعيات خطيرة في أي دولة من الدول الخليجية تهدد كيانها وأمنها ستنداعى لها شعوب المنطقة قبل حكماها لدعمها ودرء المخاطر عنها، والخلاصة أن التعاون الأمني فيما بين دول مجلس التعاون في واقع الحال هو أمر واقعي يمثّل في التعاون التام في جميع المجالات الأمنية دون استثناء لا يحتاج إلى اتفاقية أمنية مرفوضة شعبيا وبصرحة وعلانية من المجتمع الكويتي الذي يؤمن بدستوره وهذا ما اتضح جليا بتأجيل نقاشها في دور الانعقاد الحالي في محاولة لتخفيف درجة الاحتقان ولكنني أؤكد أن القضية التي وحدت جميع التيارات السياسية فإن جدوتها لن تنطفي إلا بتعليق الاتفاقية.

رميات



reemw25@hotmail.com

ريم الوفيان

طلع عصاك السحرية يا سمو الرئيس

ماذا يمكن أن يفعل وحده؟ بقراره هو فقط ويتحمل نتائجه.. ممكن ان يقدم بوصباح على الكثير من الأمور التصحيحية فهل يمنحه الشعب ومجلس الأمة صفة الـ «ون مان شو»؟ تتذمرون من أن بعض الدول المحيطة سيقبونا بالإنجاز ونسيتم أن تلك الدول تبني وتعمر وتتخذ القرارات بواسطة قرار فردي يتحملة ويتحمل نجاحه من فشله

رجل واحد، تريدون الرجوع في القرارات والقوانين لمجلس الأمة قبل إصدارها وتتذمرون من تأخرها وانتم من صوت لأعضاء مجلس الأمة وممثليكم بقية عبدالله السالم.. لم يشارك أعضاء ما يسمى بالأغلبية في الانتخابات الأخيرة ولا التي قبلها.. ويريدون ويقترحون ويناشدون من خارج قبة عبدالله السالم فهل هذا دستوري؟ □□□

نتحدث عن دولة المؤسسات ونريد قرارا فرديا يصلح الأمور.. نتحدث عن برلمان وقوانين تفر بالأغلبية ونريد قرارا من رئيس الحكومة بإصلاح ما خلفه غيره.. تتم محاربة رئيس الوزراء الحالي والهجوم عليه بسبب أخطاء غيره.. لو يملك بوصباح عصا سحرية أيضا فستأخر بعض الأمور بسبب التراكمات والشحن والنفوس والحسد، فالعصا السحرية ممكن أن تبني مستشفى لكنها لن تغير نفس وقلب حاسد وحاقد أبدا. □□□

احترت مع من يريد محاسبة السارق أو المجرم بطريقته لا بالقانون.. فقانون الجزاءات عندنا وضعي فكيف تقص يد السارق؟ ومن وضع الدستور والقوانين؟ اليسوا هم أهل الكويت جميعا بتوافق الحاكم والمحكوم.. نعم أريد أنا شخصا ان يجلد السارق في ساحة الصفاة.. لكن وفق أي قانون.. هل هو القانون الوضعي أم القانون الأشمل والمنصف الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على رسوله الكريم؟ أنا طالب وأريد بالقصاص وفق قانون الشريعة الإسلامية وهذا هو القانون العادل والمنصف للجميع.. لكن قوانين محاكمتنا وضعية.. فما الحل؟ □□□

لو أمر سمو رئيس مجلس الوزراء بجلد مجرم سارق أو غيره في ساحة الصفاة لقامت الدنيا ولم تقعد فهناك من سيقول أين حكم القانون؟ وبأي صفة قانونية جلدوه؟ ولماذا التشهير و«اشمعتني فلان» وهذا هو الحكم الفردي.. والشيوخ نسفوا الدستور وألغوا القضاء والمحاكم.. اليس هذا ما سيقال؟ فماذا تريدون بالضبط قانونا ودولة مؤسسات وحكومة شعبية أم تريدون حكما فرديا واحدا وقرارا واحدا، أم تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة؟ إذا عرفتم أنتم ماذا تريدون بالضبط فستحل ثلاثة أرباع المشاكل. من الحرية: العصا السحرية لرئيس الوزراء لن تصلح إذا كانت نفوسنا من صافية وغلب عليها الحسد والقتيل والقيل.